وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، ١٠ مارس ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

النفط يتراجع 1 % ويسجل خسارة أسبوعية مع تأثر الأسواق بالطلب الصيني

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انخفضت أسعار النفط واحدا بالمئة في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول الجمعة، وتراجعت أكثر على مدى الأسبوع مع استمرار قلق الأسواق من ضعف الطلب الصيني حتى مع تمديد مجموعة أوبك+ تخفيضات الإمدادات.

وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت على انخفاض 88 سنتا، أو 1.1 %، عند 82.08 دولارا للبرميل. وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 92 سنتا، أو 1.2 %، إلى 78.01 دولارا. وانخفض كلا الخامين القياسيين خلال الأسبوع، مع تراجع برنت 1.8 % وخام غرب تكساس الوسيط 2.5 %.

وقال دينيس كيسلر، نائب الرئيس الأول للتداول في بنك بي او كيه فايننشال: «بينما ظلت الإمدادات في الجانب الأكثر تشددًا نظرًا لتخفيضات إنتاج أوبك والعقوبات الروسية التي أدت إلى تباطؤ الصادرات، يبدو أن الطلب من الصين متخلف، ولم يبدأ الطلب في موسم القيادة في الولايات المتحدة بعد».

وحددت الصين في وقت سابق من هذا الأسبوع هدف النمو الاقتصادي لعام 2024 بنحو 5 %، وهو ما يقول العديد من المحللين إنه طموح دون المزيد من التحفيز. وأظهرت بيانات يوم الخميس أن واردات الصين من النفط الخام ارتفعت في الشهرين الأولين من العام مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023، لكنها كانت أضعف أيضًا من الأشهر السابقة، لتواصل اتجاهًا لتخفيف المشتريات من قبل أكبر مشتر في العالم.

وعلى جانب العرض، اتفق أعضاء أوبك+ بقيادة المملكة وروسيا يوم الأحد على تمديد تخفيضات إنتاج النفط الطوعية بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا في الربع الثاني، مما يوفر دعما إضافيا للسوق وسط مخاوف بشأن النمو العالمي وارتفاع الإنتاج خارج المجموعة.

ومع ذلك، ارتفع إنتاج النفط الخام في دول أوبك + بمقدار 212 ألف برميل يوميًا في فبراير مقارنة بإنتاج يناير، وفقًا لبيانات وأبحاث ريستاد إنرجي. وفي هذه الأثناء في الولايات المتحدة، خفضت شركات الطاقة هذا الأسبوع عدد منصات النفط -وهو مؤشر للإنتاج المستقبلي- بمقدار اثنتين إلى 504 هذا الأسبوع، وهو أدنى مستوى لها منذ 23 فبراير، حسبما قالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز.

واعتمدت أسواق النفط على إشارات بشأن توقيت التخفيضات المحتملة لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الجلستين السابقتين. ومن الممكن أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى زيادة الطلب على النفط من خلال تعزيز النمو الاقتصادي. وارتفع نمو الوظائف في الولايات المتحدة بمقدار 275 ألف وظيفة جديدة في غير القطاع الزراعي في فبراير، وفقًا لمكتب إحصاءات العمل، متجاوزًا توقعات المحللين بزيادة قدرها 200 ألف.

لكن معدل البطالة ارتفع أيضًا وتباطأ نمو الأجور، مما يشير إلى أن الاقتصاد الأميركي قد يتباطأ، مما أبقى على الطاولة خفضًا متوقعًا لسعر الفائدة في يونيو من بنك الاحتياطي الفيدرالي. وقال جيوفاني ستونوفو، المحلل في بنك يو بي اس، إن البيانات تشير إلى «سوق عمل أقل ضيقا، مما يدعم رواية الهبوط الناعم ويزيد من احتمالات خفض أسعار الفائدة في يونيو».

وقال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول يوم الخميس إن البنك المركزي «ليس بعيدًا» عن اكتساب ثقة كافية بأن التضخم ينخفض بما يكفي لبدء خفض أسعار الفائدة. وقال رئيس البنك المركزي الفرنسي وصانع السياسات في البنك المركزي الأوروبي، فرانسوا جالهاو، إن البنك المركزي الأوروبي سيبدأ على الأرجح في خفض أسعار الفائدة في وقت ما بين أبريل ويونيو.

وقالت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأميركية يوم الجمعة إن مديري الأموال رفعوا صافي مراكز العقود الآجلة للخام الأميركي والخيارات الطويلة في الأسبوع المنتهي في 5 مارس.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، استقرت أسعار النفط على انخفاض يوم الجمعة، منهية الأسبوع بخسائر مع استمرار المخاوف بشأن زيادة العرض، حيث قام المستثمرون بدراسة تقرير الوظائف الشهري المختلط في الولايات المتحدة والذي لم يفعل الكثير للتأثير على التوقعات بشأن خفض سعر الفائدة في يونيو.

وأضاف الاقتصاد الأميركي وظائف أكثر مما كان متوقعا الشهر الماضي، حيث ارتفعت الوظائف غير الزراعية بمقدار 275 ألف وظيفة في فبراير، مقارنة بإجمالي معدل بالخفض قدره 229 ألف وظيفة في يناير. لكن نمو الأجور تباطأ وارتفع معدل البطالة بشكل غير متوقع، مما أدى إلى تشويش التوقعات بشأن صحة سوق العمل ومسار بنك الاحتياطي الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة.

وقال المستشارون الماليون لدى شركة ستيفل للخدمات المصرفية والاستثمارية، في مذكرة، إن البيانات لا تبرر «لا مزيد من الارتفاع في أسعار الفائدة ولا تخفيضًا على المدى القريب»، حيث ظلت احتمالات خفض سعر الفائدة في يونيو دون تغيير تقريبًا عند 58 %.

ويكتسب التفاؤل بشأن خفض أسعار الفائدة، الذي من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي والطلب على النفط الخام، زخما، ويتوقع كثيرون الآن أن يخفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة قريبا بشكل معقول.

وتستمر المخاوف من زيادة العرض حيث ترى هيئة مراقبة الطاقة الدولية أن السوق مزود بإمدادات جيدة. وقال رئيس قسم أسواق النفط والصناعة في وكالة الطاقة الدولية، إن الوكالة تتوقع سوقا تتمتع بإمدادات جيدة نسبيا في عام 2024 مع تباطؤ نمو الطلب، وهو أمر قد يضع سقفا للأسعار.

وأظهرت البيانات الصادرة يوم الخميس أن الصين سجلت زيادة بنسبة 5.1 % في الواردات في الشهرين الأولين من عام 2024 مقارنة بالعام السابق إلى نحو 10.74 مليون برميل يوميًا. وقال محللون في آي إن جي في مذكرة: «ومع ذلك، فإن اتجاه الشراء العام لا يزال ضعيفًا حيث كانت المشتريات أقل مقارنة بالواردات البالغة 11.39 مليون برميل يوميًا في ديسمبر». وقالوا «لقد تباطأت الصين مشترياتها الخارجية ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تباطؤ الطلب من المصافي وضعف المؤشرات الاقتصادية وارتفاع المخزونات».

وانخفض عدد منصات النفط العاملة في الولايات المتحدة إلى 504 من 506، وهو أول انخفاض في أربعة أسابيع، وفقًا لبيانات يوم الجمعة من شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز، على الرغم من الدلائل، وإن كانت ناشئة، على أن التعافي في نشاط المصافي جاري.

ولكن على الرغم من أن شركات الحفر في الولايات المتحدة تقوم بحفر عدد أقل من الآبار، فمن المتوقع أن تستمر آبار النفط الجديدة التي سيتم تشغيلها، والتي تعد أكثر كفاءة، في دعم الزيادة في الإنتاج المحلي بما يتجاوز المستوى القياسي الحالي.

وخفضت شركات الطاقة الأميركية هذا الأسبوع عدد حفارات النفط والغاز الطبيعي العاملة للمرة الأولى في ثلاثة أسابيع، حسبما ذكرت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة، في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة عن كثب يوم الجمعة.

وانخفض عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بمقدار سبعة إلى 622 في الأسبوع المنتهي في الثامن من مارس، وهو أدنى مستوى منذ 16 فبراير. وقالت بيكر هيوز إن ذلك يجعل إجمالي عدد منصات الحفر منخفضًا بمقدار 124 منصة، أو 16.6 %، أقل من هذا الوقت من العام الماضي.

وقالت بيكر هيوز إن عدد منصات النفط الأميركية انخفض بمقدار اثنين إلى 504 هذا الأسبوع، وهو أدنى مستوى لها منذ 23 فبراير، بينما انخفض عدد منصات الغاز أربع مرات إلى 115، وهو أكبر انخفاض لها منذ نوفمبر.

وانخفض عدد منصات النفط والغاز في الولايات المتحدة بنحو 20 % في عام 2023 بعد ارتفاعه بنسبة 33 % في عام 2022 و67 % في عام 2021، بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز وارتفاع تكاليف العمالة والمعدات بسبب ارتفاع التضخم ومع تركيز الشركات بشكل أكبر على النفط والغاز وسداد الديون وتعزيز عوائد المساهمين بدلا من زيادة الإنتاج.

وارتفعت العقود الآجلة للنفط الأميركي بنحو 9 % حتى الآن في عام 2024 بعد انخفاضها بنسبة 11 % في عام 2023. وفي الوقت نفسه، انخفضت العقود الآجلة للغاز الأميركي بأكثر من 27 % حتى الآن في عام 2024 بعد انخفاضها بنسبة 44 % في عام 2023.

وانخفض إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة نحو سبعة بالمئة على مدى الشهر الماضي مع قيام المنتجين بتقليص الإنتاج عقب انهيار الأسعار إلى أدنى مستوياتها في ثلاث سنوات ونصف.

وانخفض إنتاج الغاز في الولايات الثماني والأربعين السفلى بالولايات المتحدة إلى متوسط 100.2 مليار قدم مكعب يوميًا حتى الآن في مارس، انخفاضًا من 104.1 مليار قدم مكعب يوميًا في فبراير، ويقارن ذلك مع مستوى قياسي شهري بلغ 105.5 مليار قدم مكعبة يوميا في ديسمبر 2023.

وأغلقت شركة تي سي إنيرجي خط أنابيب النفط كيستون مؤقتا يوم الخميس للتحقيق في تقرير مالك أرض في داكوتا الجنوبية حول تسرب محتمل ثبت أنه لا أساس له من الصحة، حسبما ذكرت الشركة الكندية وهيئة تنظيم خطوط الأنابيب الأميركية يوم الجمعة.

وقالت إدارة سلامة خطوط الأنابيب والمواد الخطرة إن شركة تي سي إنيرجي أبلغت إدارة سلامة خطوط الأنابيب والمواد الخطرة بالتسرب المُبلغ عنه وأجرت مراقبة جوية وتحليلًا للمياه لم تجد أي دليل على وجود تسرب قبل إعادة تشغيل الخط.

وقال متحدث باسم شركة تي سي إنرجي، ومقرها كالجاري، ألبرتا، إن أحد مالكي الأراضي في مقاطعة مارشال بولاية داكوتا الجنوبية لاحظ وجود لمعان في الماء من بئره، على بعد ميل واحد من ممر خط الأنابيب. وقال المتحدث باسم شركة تي سي إنيرجي: «لم يكن هذا حادثًا تشغيليًا وقد تم إغلاق خط الأنابيب بسبب الحذر الشديد».

وأدى إغلاق خط الأنابيب الذي تبلغ طاقته 622 ألف برميل يوميا إلى انقطاع تدفق النفط الكندي من ألبرتا إلى نبراسكا، حيث ينقسم الخط، وتمتد إحدى ذراعيه شرقا إلى الغرب الأوسط والأخرى جنوبا إلى مركز تخزين الخام الأميركي في الولايات المتحدة، كوشينغ، أوكلاهوما.

وأدى الانقطاع إلى تعطل نظام كيستون بأكمله لمدة خمس ساعات، وفقًا لمراقبة خط الأنابيب في الوقت الفعلي من قبل شركة وود ماكنزي الاستشارية. وقالت وود ماكنزي إنه اعتبارا من صباح الجمعة، انتعشت تدفقات كيستون إلى مستوى ما قبل الإغلاق البالغ أكثر من 600 ألف برميل يوميا. وقد واجه خط الأنابيب مشاكل، كان آخرها تسرب كبير في ريف كانساس في عام 2022.

وأعلنت روسيا حظرا لمدة ستة أشهر على صادرات البنزين اعتبارا من الأول من مارس لضمان ما يكفي من الوقود لتلبية الطلب المحلي قبل أعمال الصيانة المقررة في المصافي. وتُعفى الصادرات إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وكذلك منغوليا وأوزبكستان ومنطقتين انفصاليتين تدعمهما روسيا في جورجيا - أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.

وتتوقع وزارة الطاقة الروسية «نموا صفريا» في أسعار التجزئة للبنزين والديزل خلال الشهرين المقبلين على الأقل. ومن المفترض أن يمنع حظر تصدير البنزين زيادة أسعار البنزين في السوق المحلية قبل الصيانة الموسمية في المصافي ووسط ارتفاع الطلب من المزارعين وموسم القيادة الصيفي.

وفي العام الماضي، حظرت روسيا صادرات البنزين في الفترة ما بين 21 سبتمبر و17 نوفمبر لوقف ارتفاع الأسعار في سوقها المحلية. وقد تأثرت العديد من المصافي الروسية في الآونة الأخيرة بهجمات الطائرات بدون طيار أو أعمال الصيانة غير المخطط لها، بما في ذلك واحدة من أكبر منتجي البنزين -مصفاة النفط نورسي التابعة لشركة لوك أويل في نوفغورود- مما أدى إلى انخفاض إنتاج الوقود.

وارتفعت أسعار الوقود بالجملة في روسيا منذ بداية العام. ووفقًا لأسعار 22 فبراير في بورصة سان بطرسبرج التجارية الدولية، ارتفع البنزين 92 أوكتان بنسبة 21.3 % منذ الأول من يناير، بينما ارتفع البنزين 95 أوكتان بنسبة 30.4%.

ومنذ أن دخل الحظر الكامل الذي فرضه الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في فبراير 2023، حولت روسيا إمداداتها من البنزين في الغالب إلى الدول الأفريقية، لتحل محل إمدادات شمال غرب أوروبا. وفي عام 2023، أنتجت روسيا إجمالي 43.9 مليون طن من البنزين، وصدرت نحو 5.76 مليون طن، أي نحو 13 % من إنتاجها. وإن إزالة الإمدادات الروسية من الأسواق الدولية نتيجة لحظر التصدير قد يعني استئناف إمدادات الوقود الأوروبية وزيادة الصادرات الصينية.

استقرار أسعار معدن البطاريات يعزز صناعة الليثيوم في الصين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قال رئيس شركة جانفينج ليثيوم، المورد الصيني الرئيس لمعدن البطاريات: إن صناعة الليثيوم في الصين ستستفيد من استقرار أسعار معدن البطاريات، والتي من المقرر أن تشهد اتجاها صعوديا على المدى الطويل. وقال لي ليانغبين، رئيس مجلس إدارة الشركة يوم الجمعة إن الطلب على الليثيوم من منتجي بطاريات الطاقة وتخزين الطاقة وغيرها سيستمر في النمو وسط «اتجاه لا رجعة فيه» لتحول الطاقة العالمي. وقال إن بعض التقلبات لا مفر منها خلال الاتجاه الصعودي.

وانخفضت أسعار الليثيوم في الصين خلال العام الماضي بسبب زيادة الإمدادات وتباطؤ الطلب. وتتراوح الأسعار الفورية لكربونات الليثيوم في أكبر سوق للسيارات الكهربائية في العالم حول 100 ألف يوان (14 ألف دولار) للطن، أي نحو سدس ذروتها في نوفمبر 2022. وأضر هذا الانخفاض بأرباح شركات التعدين، مما يهدد بكبح الإنتاج العالمي.

وقال لي، وهو مندوب عن المؤتمر الشعبي الوطني في الاجتماع السنوي للبرلمان في بكين: «إذا تمكنت أسعار الليثيوم من الاستقرار بين 80 ألفا و150 ألف يوان، مما يترك الشركات في المنبع والمصب على طول سلسلة الصناعة على أرباح معينة، فقد تكون أفضل بيئة تنمية للصناعة بأكملها». وقال لي إن الصين والشركات الصينية اتخذتا العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار في الأسعار، بما في ذلك إطلاق منصة تداول العقود الآجلة لكربونات الليثيوم وقيام الشركات بالشراء عبر عقود طويلة الأجل لضمان إمدادات وأسعار ثابتة.

وكتب لي، الذي تمتلك شركته استثمارات ضخمة في الموارد الخارجية، بما في ذلك أستراليا والأرجنتين، وتصدر إلى أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية، أن الجغرافيا السياسية تجلب بعض الحواجز أمام الدخول ومخاطر فشل الاستثمار بالنسبة للشركات. واضطرت شركة جانجفينج التابعة لها في المكسيك إلى تأجيل هدفها لبدء التعدين إلى أجل غير مسمى بعد أن ألغت الحكومة المحلية تسعة من امتيازاتها.

ومن ناحية أخرى، قال لي إن الجغرافيا السياسية ستساعد في تعزيز التعاون الدولي مثل شراكة الشركات الصينية مع السكان المحليين لإنشاء الإنتاج.

في وقت، قام موردو الليثيوم المستخدم في إنتاج بطاريات السيارات الكهربائية بكبح جماح الإنفاق وحتى الإنتاج، حيث اصطدم تباطؤ الطلب على المركبات الكهربائية مع الشركات الناشئة الجديدة في مناجم الليثيوم. وتراجعت الأسعار عن أعلى مستوياتها القياسية لعام 2022 بما يصل إلى 80 %، لكن تصر كبرى شركات النفط على أن مستقبلها في الليثيوم مشرق.

وتتوقع شركة إكسون موبيل أنها ستكون ضمن أكبر 10 منتجين لليثيوم على مستوى العالم بحلول عام 2030. وتخطط الشركة لاتخاذ قرار بحلول نهاية العام بشأن تقنية ترشيح الليثيوم التي ستستخدمها في أركنساس كجزء من دفعها لتصبح واحدة من أكبر منتجي معدن البطاريات في العالم. وأعلنت الشركة عن خطتها التي طال انتظارها لتصفية الليثيوم من تكوين محلول سماكوفر ملحي الذي يتدفق تحت أركنساس، بهدف إنتاج ما يكفي من المعدن بحلول عام 2030 لتشغيل مليون بطارية سيارة كهربائية.

وقال باتريك هوارث، رئيس أعمال الليثيوم في إكسون، في مقابلة على هامش قمة أركنساس لابتكار الليثيوم في ليتل روك، تتضمن خطط إكسون على وجه التحديد استخراج الليثيوم من خزانات المياه المالحة تحت الأرض في تكوين سماكوفر في أركنساس، باستخدام طريقة غير مستخدمة حاليًا على نطاق واسع، وفي حين أن انخفاض أسعار الليثيوم جعل جدوى بعض مشاريع الليثيوم غير قابلة للحياة، إلا أن إكسون لا تردع، مسلحة بموارد عميقة مليئة بأموال النفط.

ووفقا لهوارث، فإن براعة إكسون المالية يمكن أن تكون على وجه التحديد ما يميز إكسون عن غيرها ويسمح لها بتحمل مسارات الأسعار بينما تعمل على تحسين الأساليب وإكمال مشاريع الليثيوم الخاصة بها. بينما يمتلك اللاعبون الآخرون في مجال الليثيوم أموالاً أقل للتغلب على الانكماش الكبير مثل الذي نشهده الآن.
وبين هوارث بإن إكسون قامت ببناء مصنع تجريبي في هيوستن وأمضت الأشهر الأخيرة في اختبار تقنيات الاستخدام المباشر لليثيوم المختلفة، وإنتاج كميات صغيرة من الليثيوم المستخدم في البطاريات. وقال هوارث، الذي عمل في إكسون منذ ما يقرب من 19 عامًا، إن المنشأة تسمح للشركة باختبار كيفية تفاعل عمليات الاستخدام المباشر لليثيوم مع بقية الشبكة الواسعة من المعدات اللازمة للإنتاج. وقال: «تعد عملية الاستخدام المباشر لليثيوم جزءًا صغيرًا من عملية معقدة حقًا تشتمل على العديد من الخطوات المختلفة». «نحن نركز حقًا على كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض». ومن المتوقع أن يبدأ إنتاج الليثيوم مع شريكتها تيترا تكنولوجيز في أركنساس بحلول عام 2026، وبحلول عام 2027 من نحو 120 ألف فدان (48562 هكتارًا) تمتلكها إكسون بشكل مستقل. وقال هوارث، إن إكسون أجرت مناقشات مبكرة مع شركات صناعة السيارات بشأن شراء الليثيوم، لكن لم يتم التوصل إلى أي اتفاقات. وقال «ما رأيناه، خاصة بعد الإعلان في نوفمبر، هو جذب قوي للغاية للمشروعات وفي نهاية المطاف لمنتج (الليثيوم) الذي نطرحه في السوق». وتعد اتفاقية إكسون وتيترا لتطوير ما يقرب من 6100 فدان في أركنساس جزءًا من مذكرة تفاهم قالت الشركتان إنهما تعملان على وضعها في صيغتها النهائية.

وفي الصين، ثبت أن الحديث عن الانفصال عن قطاع الطاقة المتجددة المترامي الأطراف في الصين أسهل من الفعل مع تشديد الدولة قبضتها على الصناعة. في وقت، قام المنتجون الصينيون بإغراق الأسواق بالعناصر الأرضية النادرة ومعادن البطاريات مثل الليثيوم، مما أدى إلى انهيارات كبيرة في الأسعار وجعل من غير الممكن للمنافسين مواصلة عملياتهم. بينما وضعت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأساس الذي يجعل صفقات التوريد المستقبلية ممكنة.

واتخذ قانون الحد من التضخم التاريخي لعام 2022 خطوات جريئة نحو تعزيز إنتاج الولايات المتحدة من المعادن المهمة، مع هدف مزدوج يتمثل في دعم التحول السريع للطاقة وتقليل اعتماد الولايات المتحدة على الصين وروسيا، وهما دولتان تمثلهما وزارة الطاقة الأميركية. ووفقاً لهيئة المسح الجيولوجي الأميركية، تمثل الصين 70 % من تعدين التربة النادرة على مستوى العالم و90 % من الإنتاج المكرر. ومنذ العام الماضي، انخفض الليثيوم بأكثر من 80 في المئة، في حين انخفض كل من النيكل والكوبالت بأكثر من 40 في المئة.

وتبذل الحكومة الصينية كل ما في وسعها لإحباط محاولات الحكومات الغربية للاستقلال. ومنذ عام 2006، سيطرت بكين على إمداداتها من العناصر الأرضية النادرة من خلال نظام الحصص. وفي العام الماضي، أصدرت الصين ثلاث دفعات من حصص إنتاج العناصر الأرضية النادرة، وهي المرة الأولى التي تصدر فيها ثلاث حصص في عام واحد منذ أن بدأت نظام الحصص.

وسجل إجمالي الحصة لعام 2023 مستوى قياسيًا بلغ 255 ألف طن، وهو ما يمثل زيادة كبيرة بنسبة 21.4 % على أساس سنوي. كما شددت بكين بشكل كبير القواعد التي توجه صادرات العديد من المعادن والمعادن المهمة. وفي العام الماضي، حظرت تصدير التكنولوجيا اللازمة لصنع مغناطيسات أرضية نادرة، مما أدى إلى تصعيد الحظر السابق على تصدير التكنولوجيا لاستخراج وفصل المواد المهمة.

وفي عام 2022، سعت وزارة التجارة الصينية إلى الحصول على رأي عام حول فرض حظر محتمل على تصدير التكنولوجيا لإعداد مغناطيس النيوديميوم والحديد والبورون، ومغناطيس السماريوم والكوبالت، ومغناطيس السيريوم ظاهريًا لحماية الأمن القومي والمصلحة العامة.

وقال دون سوارتز، الرئيس التنفيذي لشركة أميركان ريير إيرثز: «الصين عازمة على الحفاظ على هيمنتها على السوق في غمرة المنافسة، وإن وضع النيكل العالي مأساوي، وهو، في رأيي، يشكل تهديدا شديدا للأمن الوطني والدولي، فضلا عن البيئة». مضيفاً: «أشعر بالحزن عندما أرى إغلاق العديد من أصول النيكل في غرب أستراليا، وهذا تطور سلبي للغاية بالنسبة لأمن سلسلة التوريد وللبيئة - فهو لن يؤدي إلا إلى تشديد قبضة النيكل الإندونيسي قليل الجودة في السوق.

وتعتبر دول الشمال وحلفاء الولايات المتحدة، وخاصة جرينلاند والنرويج والسويد وفنلندا، غنية بالنيكل والكوبالت والليثيوم والجرافيت، والتي تظل غير مستغلة إلى حد كبير. ووفقًا لمجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي، فإن الأساس الصخري لدول الشمال يستضيف أكثر من 43 مليون طن من الرواسب القابلة للحياة اقتصاديًا من المعادن الأرضية النادرة. وصنف تقييم تمويل الطاقة الجديدة فنلندا والسويد والنرويج من بين الدول الثمانية الأولى المفضلة لتطوير المعادن الحيوية وسلسلة توريد البطاريات.

والأفضل من ذلك أن الولايات المتحدة وحلفاءها قد وضعوا الأساس الذي يجعل صفقات التوريد المستقبلية ممكنة. وفي يونيو 2022، أطلقت الولايات المتحدة وشركاؤها في مجموعة السبع الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار التي تهدف إلى بناء سلاسل توريد الطاقة النظيفة من خلال دعم الأصدقاء لسلاسل توريد الطاقة النظيفة.

إطلاق أول مسرعة لحلول الأزمات البيئية في العالم

الخبر - إبراهيم الشيبان

الرياض

أعلن مؤخرا استديو يختص بإطلاق الشركات الناشئة وهو أحد استثمارات برنامج واعد التابع لشركة أرامكو السعودية، عن إطلاق أول مسرعة في تقنيات المناخ تحت مسمى (فلاقشب: تقنيات المناخ - Flagship: ClimateTech) ويهدف برنامج (فلاقشب: تقنيات المناخ) لتسريع دخول الشركات الناشئة التي تقدم حلول تقنية للحد من أثر التغير المناخي بالاستفادة من الخبرات في تنمية وتطوير الأعمال وخبرات شركات في مجال الاستثمار وبناء الشركات في قطاع الاستدامة وتقنيات المناخ.

وجاء هذا الإعلان لدعم أهداف المملكة المناخية وسد الاحتياج الكبير لتقنيات المناخ في ظل أثر التغير المناخي على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كارتفاع درجة الحرارة في المنطقة بمعدل الضعف مقارنةً ببقية مناطق العالم، بالإضافة الحاجة الملحة لتمويل المشاريع والتقنيات التي ستساهم بشكل فاعل في الحد من أثر التغير المناخي على المملكة والعالم.

وأكّد أحمد الصيدلاني الرئيس التنفيذي لإحدى الشركات الاستثمارية من «واعد»، على أهمية وجود مثل هذه المسرعات لتسريع توطين تقنيات المناخ وبناء القدرات المحلية، وإيجاد حلول سريعة وفعالة لتدارك الأزمات البيئية، ومواجهة تحديات تغير المناخ على المستوى المحلي والعالمي.

وأوضحت أضوى الدخيل، مستثمرة في قطاع تقنيات المناخ، أنها تسعى لدعم مختلف المشاريع الناشئة لخدمة نمو قطاع الأعمال في المملكة على رأسها الأعمال ذات الأهداف النبيلة والتي تصب في صالح الجميع وصالح البيئة والاستدامة.

ويذكر أن المملكة تعمل على خفض الانبعاثات الكربونية تماشيًا مع اتفاقية باريس للمناخ وذلك بهدف الوصول للحياد الصفري بحلول عام 2060م، وأطلقت على إثرها العديد من المبادرات الوطنية منها مبادرتا (السعودية الخضراء - والشرق الأوسط الأخضر) بالإضافة لخطط التحول إلى 50 % طاقة نظيفة والعديد من المستهدفات الطموحة ضمن جهودها الحثيثة وسعيها المستمر لبيئة مستدامة ومناخ صحي لأبنائها والعالم أجمع.

إغلاق 39 محطة وقود مخالفة وإحالة المتورطين للنيابة العامة

الرياض

واصلت اللجنة التنفيذية الدائمة لمراكز الخدمة ومحطات الوقود ممثلة بوزارة الطاقة، ووزارة التجارة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، عمليات الرصد والمتابعة ومباشرة بلاغات محطات الوقود المشتبه فيها بتركيب أجهزة تغيير كميات الوقود المبيعة على المضخات.

وأغلقت الفرق الرقابية للجهات المذكورة مضخات 39 محطة وقود مخالفة قامت بتركيب أجهزة تغيير كميات الوقود المبيعة بالمضخات في 19 مدينة ومحافظة، ويجري العمل على استكمال الإجراءات النظامية بحقهم وفقًا لنظام مكافحة الغش التجاري ونظام القياس والمعايرة وإحالة المتورطين إلى النيابة العامة.

وأكدت اللجنة التنفيذية الدائمة لمراكز الخدمة ومحطات الوقود، على أهمية التزام محطات الوقود والعاملين فيها بجميع الاشتراطات واللوائح المتعلقة بقطاع محطات الوقود ومراكز الخدمة، وعدم التهاون في إيقاع العقوبات النظامية على كل من يثبت تورطه في غش أو تضليل المستهلكين وفقًا للأنظمة.

افتتاح أول محطة بحرية في المملكة لتزويد اليخوت والقوارب بالوقود

عكاظ

أعلنت أرامكو السعودية، إحدى الشركات المتكاملة والرائدة عالمياً في مجال الطاقة والكيميائيات، اليوم، افتتاح «أرامكو مارينا» أول محطة بحرية لها في المملكة، التي تحمل الهوية الجديدة للعلامة التجارية الخاصة بمحطات أرامكو السعودية، وتزوّد اليخوت والقوارب بالوقود في نادي اليخوت بجدة على ساحل البحر الأحمر، وذلك تزامناً مع انطلاق سباق جائزة السعودية الكبرى للفورمولا 1.

ودشّن النائب التنفيذي للرئيس للموارد البشرية والخدمات المساندة في أرامكو السعودية نبيل الجامع، محطة «أرامكو مارينا» بحضور نائب الرئيس للتجزئة في أرامكو السعودية زياد الجريفاني، والرئيس التنفيذي لشركة التسهيلات للتسويق أحمد السليمان، ويتم تشغيل المحطة تحت العلامة التجارية لأرامكو السعودية في إطار جهود الشركة للإسهام في دعم قطاع السياحة في المنطقة وتطوير التنمية السياحية في المملكة، وتخدم المحطة العملاء المحليين والدوليين، إذ توفر منتجي الديزل والبنزين، وتبلغ طاقتها التشغيلية أكثر من 65 مليون لتر سنوياً.

وأكد النائب التنفيذي للرئيس في قطاع الأعمال للمنتجات والعملاء في أرامكو السعودية ياسر مفتي، استمرار أرامكو السعودية في بناء مختلف المرافق العصرية التي تواكب جهود المملكة في بناء منظومات خدمية متطورة ومتكاملة، من خلال الاستثمار في النمو والإسهام الفعّال في تنويع الأعمال والاقتصاد، مشيراً إلى أن افتتاح هذه المحطة يمثّل فصلاً جديداً في جهود توسيع وجود الشركة عبر سلسلة القيمة في المملكة، ومواكبة لأعمالها في رفع جودة الحياة وتعزيز معايير التقنية من خلال إنشاء محطات ريادية لبيع الوقود بالتجزئة تقدم تجارب مميزة في خدمة العملاء، وتعزز التطورات التي تشهدها قطاعات الأعمال والسفر والسياحة في المملكة، وتتحقق معها قيمة إضافية لاقتصادنا.

السعودية تستخلص «الليثيوم» من المياه المالحة في حقولها النفطية

عكاظ

أكدت مصادر مطلعة أن شركة أرامكو السعودية -أكبر شركة نفط في العالم- تعتزم استخراج معدن الليثيوم من المياه المالحة في حقولها النفطية، في سياق مساعي السعودية الرامية إلى تنويع مصادر الاقتصاد، والفوز بحصة من السوق التي أتاحها إنتاج السيارات الكهربائية في أرجاء العالم.

وبينت المصادر أن شركات النفط الأخرى؛ مثل إيكسون موبيل، وأوكسيدنتال بتروليوم، تعتزم الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لاستخلاص الليثيوم من المحلول الملحي في حقول النفط، وفقاً لـ(رويترز).

وأوضحت ثلاثة مصادر أن السعودية تعمل على مصادر بديلة للثروة، تشمل إنفاق مليارات الريالات لتحويل المملكة إلى مركز لإنتاج السيارات الكهربائية، ومعدن الليثيوم، الذي يُستخدم في صنع بطارياتها، وأضافت أن أرامكو السعودية شرعت في خطوات تمهيدية لاستخلاص الليثيوم، الذي تعتبره اقتصادات كبرى معدناً مهماً جداً، بسبب أهميته بالنسبة إلى صنع البطاريات الكهربائية.

ولا تزال (تكنولوجيا الاستخلاص المباشر) لليثيوم في طور اليفاعة، بيد أن الخبراء يرون أنه بإمكان السعودية أن تستفيد من خبراتها المتراكمة على مدى عقود في معالجة المحاليل الملحية في حقول إنتاج النفط، وأشارت المصادر إلى أن من مميزات استخلاص الليثيوم من المياه المالحة، أنه يُغني عن ضرورة فتح مناجم للتنقيب عن الليثيوم، أو إنشاء بحيرات ضخمة لتبخير مياهها، وهو ما يحدث في أستراليا، وتشيلي، وتعدّ الصين أكبر معالج ومستهلك لليثيوم، الذي تستخدمه للسيارات الكهربائية وتلك التي تعمل بالكهرباء والوقود النفطي.
ويعمل صندوق الثروة السيادية السعودية على أن تنتج السعودية 500 ألف سيارة كهربائية سنوياً بحلول عام 2030.

يذكر أن نائب وزير الصناعة والموارد المعدنية خالد المديفر قد أكد أن شركة معادن السعودية أكبر شركة تعدين في الخليج تعمل على استخلاص الليثيوم من مياه البحر، وأضاف أن شركتي معادن وأرامكو قامتا بأبحاث وافرة؛ لأن حقول النفط توفر ملوحة جيدة، وأثراً للمعادن التي يمكن استخلاصها.

«إس آند بي»: «أوبك+» قد يمدد تخفيضات إمدادات النفط إلى نهاية 2024

اقتصاد الشرق

توقعت «إس آند بي غلوبال كومودتي إنسايتس» أن يتجه أعضاء تحالف «أوبك+» لتمديد تخفيضات إنتاج النفط حتى نهاية 2024، في إطار الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار بسوق الخام ودعم الأسعار لمجابهة زيادة الإنتاج من خارج دول التحالف.

في 3 مارس، مددت دول تحالف «أوبك+» التخفيضات الطوعية لإمدادات النفط حتى نهاية يونيو، في ظل توقعاتها بارتفاع الطلب بالربع الثالث، حسبما قالت مؤسسة «إس آند بي» في تقرير حديث. الخفض البالغ حجمه نحو مليوني برميل يومياً سيستمر سارياً حتى نهاية يونيو، كما تنفذ السعودية، زعيمة التحالف، نصف التخفيض المتعهد به، وفق «بلومبرغ».

استقرت أسعار النفط بالقرب من مستوى 80 دولاراً للبرميل منذ بداية العام الحالي في ظل وفرة إمدادات الخام، حتى في وقت أدت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى اضطراب الشحن البحري بالمنطقة.

«أعلن جميع الأعضاء -الذين يجرون بالفعل تخفيضات إنتاج طوعية- عن تمديد خفض الإمدادات حتى نهاية يونيو، كما تعهدت روسيا بالانتقال إلى تقييد الإنتاج بدلاً من خفض الإمدادات»، وفق ما ورد بالتقرير الذي أضاف: «ويرى بعض المحللين أن هذا ربما لن يكون كافياً لدعم الأسعار، تتوقع (إس آند بي غلوبال كومودتي إنسايتس) أن يبقي أعضاء (أوبك+) على تخفيضاتهم للإمدادات طوال العام بأكمله».

ويُنتظر أن تجتمع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة للتحالف المكونة من تسع دول وترأسها السعودية وروسيا في 3 أبريل لمراجعة ظروف السوق وتقييم امتثال الأعضاء لحصصهم.

وتجدر الإشارة إلى أن التحالف مدد تخفيضات الإمدادات -التي كان من المقرر انتهاء العمل بها نهاية مارس- إلى الربع الثاني سعياً لدعم الأسعار وتحقيق الاستقرار بالسوق على خلفية عدم اليقين الاقتصادي العالمي ونمو إمدادات النفط من خارج «أوبك».

ضعف التزام العراق وكازاخستان

أظهر مسح «بلاتس» أجرته «إس آند بي غلوبال كومودتي إنسايتس» استقرار إنتاج دول التحالف من النفط في فبراير، فضلاً عن استمرار تباين مدى التزام الأعضاء بتعهدات خفض الإنتاج، إذ واصل العراق وكازاخستان ضخ كميات أعلى بكثير من حصصهما.

أنتج التحالف المكون من 22 دولة، 41.21 مليون برميل يومياً في فبراير، موزعاً بواقع 26.58 مليون برميل يومياً من أعضاء «أوبك» الـ12 و14.63 مليون برميل يومياً من شركائها العشرة بقيادة روسيا.

كشف التقرير أن دول «أوبك+» التي نفذت التخفيضات أنتجت 175 ألف برميل يومياً فوق حصصها المجمعة خلال فبراير، بمعدل امتثال قدره 97.8%. فيما أنتج العراق 4.27 مليون برميل يومياً في فبراير، مقابل حصته البالغة 4 ملايين برميل يومياً. كما أنتجت كازاخستان 1.56 مليون برميل يومياً في فبراير مقابل حصتها البالغة 1.468 مليون برميل يومياً.

زار وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان كازاخستان لمناقشة أسواق الطاقة مع الرئيس قاسم جومارت توكاييف في 7 مارس، وفقاً لبيان أصدرته الحكومة الكازاخستانية.

تجدر الإشارة إلى أن وزارة النفط العراقية قالت في منتصف فبراير إنها ستدرس معالجة الزيادات في الإنتاج إن وُجدت وتعويضها، في إطار حرصها على دعم مبادرات الدول الأعضاء في «أوبك+».

عودة الإمدادات الليبية إلى السوق

وعلى صعيد آخر، سجلت ليبيا النمو الأبرز بالإمدادات في فبراير، إذ أعادت 120 ألف برميل يومياً إلى السوق في أول شهر كامل من عودة حقل الشرارة النفطي -وهو الأكبر في البلاد- إلى الإنتاج.

أُغلق الحقل البالغة طاقته الإنتاجية 300 ألف برميل يومياً لمدة أسبوعين من قبل المتظاهرين في يناير. وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا معفاة من الحصص بموجب اتفاق «أوبك+» لإنتاج النفط.

قابل نمو إنتاج النفط في ليبيا تراجع الإمدادات في كل من المكسيك وجنوب السودان، حيث أُعلنت حالة القوة القاهرة بسبب تعطل خط أنابيب في السودان خلال منتصف فبراير.

أظهر المسح أن السعودية وروسيا التزمتا بحصص إنتاجهما في فبراير. وكانت السعودية تستهدف إنتاج 8.98 مليون برميل يومياً، بينما أنتجت روسيا 9.43 مليون برميل يومياً –أي أقل من حصتها البالغة 9.449 مليون برميل يومياً بقدر طفيف.

تحتاج الرياض إلى سعر أعلى من 90 دولاراً للبرميل، لتمويل الإنفاق على التحول الاقتصادي الذي يشمل مدناً مستقبلية وبطولات رياضية، وفقاً لوكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني. كما تسعى روسيا، أكبر شريك لها في التحالف، إلى الحفاظ على إيراداتها من النفط لمواصلة تمويل حربها على أوكرانيا.

أرامكو السعودية وأدنوك الإماراتية تخططان لاقتحام سوق الليثيوم

محمد عبد السند

الطاقة

تخطط عملاقة النفط السعودية الحكومية أرامكو (Aramco)، ونظيرتها الإماراتية أدنوك (Adnoc)، لاقتحام سوق الليثيوم، في خطوة تستهدف تنويع محفظتهما الاستثمارية، لتضم هذا المعدن الحيوي الذي لا غنى عنه لإنتاج بطاريات السيارات الكهربائية.

وتتسق جهود الشركتين الخليجيتين مع خطط السعودية والإمارات الطموحة الرامية للتحول إلى السيارات الكهربائية صديقة البيئة، في إطار مساعٍ أوسع لتحقيق الحياد الكربوني، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وبحلول عام 2030 من المرجح أن يرتفع الطلب على الليثيوم، بواقع 5 أضعاف، بدعم من تنامي الطلب على السيارات الكهربائية في السنوات الأخيرة.

ولكونه المعدن الأخف وزنًا في العالم يُعد الليثيوم الملقب بالذهب الأبيض مثاليًا في بطاريات الهواتف المحمولة والسيارات متعددة البطاريات.

استخراج الليثيوم

تخطط أرامكو، وشركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك»، لاستخراج الليثيوم من المياه المالحة في حقولهما النفطية، في خُطوة تتسق مع جهود الشركتين لتنويع اقتصاداتهما والتربح من التحول إلى السيارات الكهربائية، وفق ما قالته 3 مصادر مطلعة إلى وكالة رويترز.

وتخطط شركات نفط أخرى -من بينها إكسون موبيل (Exxon Mobil) الأميركية ومواطنتها أوكسيدنتال بتروليوم (Occidental Petroleum)- لاستغلال التقنيات الناشئة لاستخراج الليثيوم من المياه المالحة، في حين يسعى العالم إلى فطم نفسه -تدريجيًا- عن الوقود الأحفوري الحساس بيئيًا.

وتنفق السعودية التي يعتمد اقتصادها على النفط منذ عقود المليارات، سعيًا لتحويل نفسها إلى مركز إقليمي للسيارات الكهربائية، في إطار محاولات ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لإيجاد مصادر بديلة للثروة.

وأوضحت المصادر الـ3، أن أرامكو ونظيرتها الإماراتية أدنوك ما تزالان في مراحل مبكرة جدًا فيما يتعلق بالعمل على استخراج الليثيوم، الذي تنظر إليه الاقتصادات الكبرى على أنه معدن حيوي بفضل استعماله في تصنيع بطاريات السيارات الكهربائية.

غير أن المصادر نفسها التي تحفظت على كشف هويتها، رفضت الإدلاء بأي تصريحات بشأن نوع تقنية استخراج الليثيوم المباشرة، التي من المقرر أن تستعملها الشركتان العربيتان، علمًا بأن تقنية استخراج الليثيوم المباشرة ما تزال في مهدها، كما أن جدواها الاقتصادية غير مؤكدة، قياسًا بمثيلتها الخاصة بالنفط.

خبرات السعودية والإمارات

بمقدور المملكة العربية السعودية والإمارات الاستعانة بالخبرات في مجال التعامل مع المياه المالحة ومياه الصرف في مواقع إنتاج النفط، وفق معلومات رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

ولعل إحدى الميزات المقترنة باستخراج معدن بطارية خفيف الوزن من المياه المالحة هي أن تلك العملية لا تحتاج إلى اللجوء لمناجم مفتوحة باهظة التكلفة، إلى جانب أثرها البيئي، كما هو الحال في أستراليا وتشيلي، أكبر دولتين منتجتين لمعدن الليثيوم في العالم.

وتبرز الصين بصفتها أكبر معالج ومستهلك في العالم لمعدن الليثيوم، الذي تشتد إليه الحاجة لتصنيع المركبات الكهربائية والهجينة.

انهيار الأسعار

يُسهم الاقتصاد العالمي المتباطئ -حتى الآن- في تراجع الإقبال على اقتناء المركبات الجديدة، ما يقود بدوره أسعار الليثيوم إلى الهبوط.

وإلى ذلك هبطت أسعار الليثيوم بنحو 80% منذ أن لامست ذروتها في نوفمبر/تشرين الثاني (2022)، في حين فاقم النزول في مبيعات السيارات الكهربائية التُخمة التي تشهدها إمدادات هذا المعدن.

ومع ذلك تُعد شركات صناعة السيارات الكبرى من بين أولئك الذين يبحثون عن إمدادات ليثيوم جديدة ترقبًا لزيادة الطلب على هذا المعدن في المستقبل.

وقال محللون، إن صناعة السيارات الكهربائية ستعتمد على الليثيوم لسنوات مقبلة، رغم أن هناك دراسات حالية لاستكشاف بدائل تقنية بطاريات أرخص تكلفة تستعمل كميات قليلة من الليثيوم أو حتى لا تستعمله.

معضلة التركيز

تتمثّل معضلة استخراج الليثيوم من المياه المالحة في أن مستويات التركيز يمكن أن تكون منخفضة للغاية، ما قد يجعل الجدوى الاقتصادية المقترنة بتلك العملية غير مؤكدة.

وتعمل أرامكو على استعمال تقنية الترشيح الجديدة التي تسعى إلى حل مشكلة التركيز، في حين تعكف شركة أدنوك كذلك على التعامل مع هذا الأمر، وفق تصريحات المصادر التي تابعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وتعني الثروة النفطية، التي تنعم بها السعودية، قدرتها على تحمل المخاطر المالية، وتشمل خطط تنويع الاقتصاد لديها إثبات نفسها بصفتها مركزًا للسيارات الكهربائية للاستفادة من أي نوع من الليثيوم تنتجه.

يُشار إلى أن السعودية كانت قد صنّعت سيارة كهربائية خاصة بها تحمل اسم «سير»، كما بنت مصنعًا لإنتاج معادن السيارات الكهربائية.

وفي هذا السياق يستهدف صندوق الثروة السيادية السعودي ممثلًا في صندوق الاستثمارات العامة، إنتاج نصف مليون سيارة كهربائية سنويًا بحلول نهاية العقد الحالي (2030).

تجارب عملية

تعمل شركة التعدين العربية السعودية «معادن»، أكبر شركة تعدين في الخليج، على استخراج الليثيوم من مياه البحر.

وفي هذا السياق قال نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي خالد بن صالح المديفر: «هناك أبحاث جيدة تُجرى في السعودية مع شركتي معادن وأرامكو، لأن مياه الصرف في الحقول النفطية بها ملوحة جيدة وآثار معدنية»، في تصريحات أدلى بها إلى وكالة رويترز على هامش مؤتمر صحفي في الرياض خلال ديسمبر/كانون الأول (2023)، تابعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وأضاف المديفر: «حسنًا ما فعلوه حينما استخرجوا الصوديوم والمغنيسيوم وآثار الليثيوم، ورغم أن التقنيات في مرحلة مبكرة، يبرز هناك عمل جيد واستثمارات جيدة».

أكاذيب حول النفط الروسي.. أنس الحجي يفضح بطولات أميركا الوهمية

الطاقة

تحاول أوروبا وأميركا على مدار عامين حصار النفط الروسي، ووضع موسكو في موقف حرج، إلا أن معظم هذه المحاولات ما زالت غير فاعلة حتى الآن، ولم تنجح إلا في تحويل مسار هذا النفط إلى أسواق أخرى.

ويوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أنه رغم العقوبات على روسيا وقرارات حظر نفطها -في حين لا يوجد حظر على الغاز الروسي- تقدّم وزارة الخزانة الأميركية المشرفة على «السقف السعري» الأكاذيب تلو الأخرى.

جاء ذلك خلال حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، قدمها الدكتور أنس الحجي عبر منصة «إكس» (تويتر سابقًا)، بعنوان «العقوبات الغربية على النفط الروسي.. بهرجة إعلامية وبطولات وهمية».

وأكد الحجي، أن سقف أسعار النفط الروسي نظريًا لا معنى له، وعلى أرض الواقع كذلك لا يعني شيئًا على الإطلاق، فمن يسمعون مساحة «الأنسيّات» يعرفون ذلك بالأدلة، ولكن العام الجاري عام انتخابات في أميركا، لذلك يحاول الإعلام المؤيد للرئيس جو بايدن إظهار أن سياساته ناجحة، حتى على حساب أخلاقيات مهنة الصحافة.

آثار العقوبات الأميركية في النفط الروسي

ضرب مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، مثالًا على تزييف الإعلام أثر العقوبات الأميركية في النفط الروسي، بتقرير نشرته وكالة «بلومبرغ»، قالت فيه إن العقوبات أجبرت شركة تركية على وقف وارداتها من النفط الروسي، بعد أن كانت قد زادت بمقدار 7 أضعاف.

ولفت إلى أن تقرير الوكالة الأميركية -بالمخالفة لقواعد مهنة الصحافة- لم يذكر رقمًا واحدًا عن حجم الواردات وكذلك أخطأ في جنسية الشركة التي قال إنها تركية، في حين أنها حقيقة شركة فرنسية تتبع الاتحاد الأوروبي، ومن ثم لها أعمال في عدد من دول القارة العجوز، وتتعامل مع البنوك والموانئ الأوروبية.

وأوضح الدكتور أنس الحجي، أن الشركة الأوروبية مجبرة بموجب قرارات الاتحاد الأوروبي على إجراءات معينة ولكنها لم تكن ملتزمة بها، والآن قرروا أن ينتبهوا إلى أن هذه الشركة تتجاوز القوانين، فقرروا تضييق الخناق عليها.

الأمر الآخر المتعلق بحجم واردات هذه الشركة من النفط الروسي، أنها تستورد فقط 32 ألف برميل يوميًا، وهو أمر لا يؤثر أبدًا في تركيا التي يبلغ حجم وارداتها البحرية -فقط- من روسيا 900 ألف برميل يوميًا، وذلك بعيدًا عن الحجم الضخم من الواردات عبر خطوط الأنابيب.

لذلك -وفق الحجي- فإن مقارنة 32 ألف برميل يوميًا، بما يقارب مليون برميل يوميًا، تُعد ظالمة، ولكن تقرير بلومبرغ يستعرض نجاحات بايدن وخسائر تركيا، على الرغم من أن الأخيرة لم تخسر، لأن الشركة أوروبية، ومعتمدة في ذلك على أن الميناء الذي تنقل الشركة من خلاله النفط الروسي تركي.

وأشار الحجي إلى أن هذا المثال هدفه توضيح مقدار التحيز والمعلومات الخاطئة التي تُنشر حتى من وكالات ضخمة مثل وكاله بلومبرغ.

انخفاض أسعار النفط الروسي

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن الأمر الآخر المثير في الحديث عن العقوبات هنا، هو أن الحديث دار مرات عديدة عن تراجع أسعار النفط الروسي بعد غزو أوكرانيا، وأن سببه الرئيس كان ارتفاع تكاليف الشحن ولا علاقة له بالعقوبات.

وتابع: «العقوبات أتت لاحقًا، إذ إن الغزو الروسي لأوكرانيا حصل في نهاية فبراير/شباط 2022، وجاءت العقوبات في ديسمبر/كانون الأول 2022، أي في نهاية ذلك العام، فلماذا انخفضت أسعار النفط الروسي بمقدار 30 دولارًا للبرميل مقارنة بالأسعار العالمية، قبل أن تكون هناك عقوبات؟».

وأوضح الحجي، أن ما حدث هو أن تحويل النفط الروسي من أوروبا إلى آسيا يعني دفع تكاليف شحن عالية جدًا، لأنه لا توجد سفن أو حاملات نفط تعمل على هذه الطرق، إذ كان عددها قليلًا جدًا، فارتفعت أجورها بصورة كبيرة.

وأضاف: «استغرق الأمر نحو عام ونصف العام لتشتري موسكو المئات من ناقلات النفط وحوّلتها من مختلف أنحاء العالم لتعمل على هذا الخط، فانخفضت تكاليف الشحن بصورة كبيرة، ومع انخفاض تكاليف الشحن ارتفعت أسعار الخام الروسي، لأن التخفيض كان سببه الشحن».

والآن -وفق الدكتور أنس الحجي- أصبحت تكاليف الشحن بسيطة، فارتفعت أسعار النفط الروسي بصورة كبيرة، وعلى الرغم من وجود العقوبات والسقف السعري، بلغت إيرادات الحكومة الروسية في شهر فبراير/شباط الماضي مستوى أعلى مما كانت عليه حتى قبل الغزو الروسي لأوكرانيا.

بعبارة أخرى -بحسب الحجي- ما حصلوا عليه في فبراير/شباط 2024 أعلى مما حصلوا عليه في فبراير/شباط 2023 رغم العقوبات والسقف السعري الثالث، مضيفًا: «هنا أحب أن أؤكد أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مجرم حرب، ولافروف مجرم حرب».

وأكد الدكتور أنس الحجي، أنه عند الحديث بهذه الطريقة عما يحدث في روسيا، فإن هذا ليس دعمًا للاقتصاد الروسي أو الرئيس فلاديمير بوتين، أو لأي أحد، ولكن يبدو أنهم مجرمون منطقيون أكثر من المجرمين من الطرف الآخر.

وفسّر ذلك بموضوع الكذب الكبير الذي تنشره وكالات الإعلام الغربية المؤيدة لحكومة بايدن والزعماء الأوروبيين، إذ نشرت خلال الأشهر الماضية أخبارًا مضللة عن مدى انخفاض إيرادات الحكومة الروسية وغيرها.

وأردف: «لكنهم نسوا أن القادة الروس رغم كونهم مجرمي حرب فهم أذكياء، ويريدون العيش مثلهم مثل غيرهم، وبالتالي يتصرفون بطرق تضمن لهم هذه الإيرادات، ومن هذه الطرق أنهم اشتروا نحو 1200 ناقلة نفط، بين روسيا والصين والهند، تملك موسكو منها بين 800 و900 ناقلة لتذهب إلى جميع أنحاء العالم».

شكراً